جدلية الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية بعد2002م

The Controversy of Security and Development in the Turkish Policy Towards the Kurdish Minority after 2002

سمية حوادسي

جامعة باتنة 01 ، الجزائر، soumia.houadsi@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/17 **تاريخ القبول:** 2021/06/08 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

يسعى هذا المقال بالدراسة والتحليل؛ إلى إبراز الجدل القائم في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية، بين مدى تأثير المقاربة الأمنية والعسكرية التركية على سياسات التنمية في جنوب شرق تركيا-المناطق ذات الأغلبية الكردية-وبين مدى تأثر الأكراد بإخفاقات التنمية في المنطقة، وانعكاس ذلك على الوضع الأمني في تركيا. معتمدين في تحليلنا على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تبرز جدلية العلاقة بين متغيري الأمن والتنمية. وقد فرضت علينا طبيعة الدراسة، طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن اعتماد العلاقة القائمة بين الأمن والتنمية كمقاربة لحل القضية الكردية في تركيا؟

الكلمات المفتاحية: *الأمن؛ التنمية؛ السياسة التركية؛ الأقلية الكردية.*

Abstract:

The article aims to study and analyze the debate in The Turkish policy towards the Kurdish minority. The article highlights the impact of the military repression on the development policies in the southeastern region of Turkey. The latter leads to the economic backwardness in the region which enhances revolutions, wars and insecurity.The analysis is based on some economic and social indicators that highlight the controversial relationship between the security and development variables. So, the following problem is raised؛؛ to what extent can the existing relationship between security and development be adopted as a solution to the Kurdish issue in Turkey?

Keywords: *Security; Development; Turkish Politics; The Kurdish Minority.*

* المؤلف المرسل: سمية حوادسي، soumia.houadsi@univ-batna.dz

مقدمة:

تعتبر القضية الكردية في تركيا من أكثر القضايا المثيرة للجدل الحاصل بين متغيري الأمن والتنمية فغياب الأمن في جنوب شرق تركيا -المناطق ذات الأغلبية الكردية- من شأنه أن يعرقل عملية التنمية ويهدم ركائزها بل ويساهم في انتشار الفقر البطالة، الأمية، وتدهور القطاع الصحي... وكلها عوامل تدفع إلى العنف، ومن جهة أخرى تساهم السياسات التنموية للمنطقة في تحقيق الأمن من خلال ما توفره من رفاه للمجتمع؛ وبالتالي عدم ترك الفرصة لاستغلال الوضع الاقتصادي الهش واستغلال الشباب الأكراد. وبناء على ما تقدم؛ سيتم معالجة مضمون هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن اعتماد العلاقة القائمة بين الأمن والتنمية كمقاربة لحل القضية الكردية في تركيا؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الأليات الأمنية التي تعتمدها السياسة التركية للتعامل مع الأقلية الكردية؟
- ماهي الأليات التنموية التي تعتمدها السياسة التركية للتعامل مع الأقلية الكردية؟

ولمعالجة تلك الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المتفرعة عنها، نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- يؤدي عدم الاستقرار الأمني في جنوب شرق تركيا إلى تقويض المقاربة التنموية لحل القضية الكردية.
- تبني الحكومة التركية لمقاربة تدمج بين الأمن والتنمية يساهم في حل القضية الكردية.

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، قمنا بانتهاج خطة من أربعة محاور

1- الإطار المفاهيمي للدراسة

2- المقاربة الأمنية للسياسة التركية تجاه الأقلية الكردية

3- المقاربة التنموية للسياسة التركية تجاه الأقلية الكردية

4- علاقة الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية

1: الإطار المفاهيمي للدراسة

أ. مفهوم الأمن:

كانت المقاربة التقليدية للأمن الدولي مقاربة عسكرية بحتة، غير أن فترة ما بعد الحرب الباردة شكلت نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا وممارسة، حيث تولى عدد معتبر من الدارسين مهمة إخراج الأمن من المفهوم العسكري الضيق إلي أبعاد أخرى؛ وعلى رأسهم مؤسس مدرسة كوبنهاجن باري بوزان barry buzan الذي حددها في خمسة مجالات وهي: المجال العسكري، السياسي الاقتصادي، الاجتماعي، المجتمعي والبيئي. ولا يمكن لهذه المفاهيم أن تعالج قضايا الأمن بشكل منفصل، ذلك لأنها مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا ومعقدا.(عاشوري2017،ص116)

حدد روبيرت ماكنمارا Robert McNamara مفهوم الأمن في كتابه "جوهر الأمن" من خلال تركيزه على البعد التنموي، فيرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن فالدول التي لا تنمو نموا صحيحا لا يمكن أن تظل آمنة

فكلما زادت التنمية زاد الأمن، ويعرف مكنمارا الأمن:"إن الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه. إن الأمن هو التنمية."، (الحربي 2008،ص 17) يركز هذا التعريف على أهمية البعد التنموي في الأمن لكن دون إهمال البعد العسكري للدولة ودوره في حمايتها.

ب. مفهوم التنمية:

كانت المقاربة التقليدية للتنمية مقاربة اقتصادية صرفة، لاعتقاد القائمين على قضايا التنمية أن هذا المدخل يمكن له تطوير الحياة العامة للناس، ولتأكيد علماء الاقتصاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية على ضرورة تبني استراتيجية التنمية الاقتصادية، والتي تعبر عن عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان. وبهذا فهي تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع واستغلال هذه الموارد بأفضل الطرق، مركزة على الجانب المادي فقط، وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية وبالتالي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، غير أنه مع عقد السبعينات والثمانينات أدرك المختصون بأنه من الممكن لدولة ما أن تشهد نموا سريعا في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة لأي بلد، ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد البيئية، الاقتصادية والاجتماعية والخروج من اختزال التنمية في الاقتصاد وفي نمو الثروة المادية، (محمد وأخرون2015،ص ص 340-341) ليأتي بعدها مفاهيم أخرى للتنمية وهي التنمية البشرية، التنمية المستدامة التنمية الشاملة.

ومن هنا يمكن تعريف التنمية على أنها "عملية تراكمية متصلة، تتكون من جملة من تبدلات سياسية اجتماعية، اقتصادية وتقنية تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، عملية تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع، وتمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن بشكل متصل أو مطرد". (ساحلي 2019،ص 490)

يمكن التمييز بين ثلاثة منظورات لمقاربة العلاقة بين الأمن والتنمية المنظور الأول ينطلق من فرضية مفادها أن التنمية متغير مستقل، أما الأمن فهو متغير تابع، وهذا يعني أن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بتوافر عدد من الشروط الأولية: الاقتصادية، الصحية، البيئية، إلى جانب الغذاء، وهذا ما تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة1994،أما المنظور الثاني فيرى أن الأمن شرط أساسي في تحقيق التنمية، الأمن متغير مستقل، والتنمية كمتغير تابع. أما المنظور الثالث فيرى أن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة تداخل وتشابك، كما أن العلاقة السببية بينهما متبادلة. فالتنمية يمكن النظر إليها كمطلب لتحقيق الأمن، كما يمكن النظر إليها كنتيجة لتحقيق سياسات الأمن.(ساحلي، ص 491)

ج. الأقلية الكردية:

الأكراد هم شعب هندو إيراني يتركزون في المناطق الجبلية وتخومها القريبة في جنوب غرب آسيا المعرفة بجبال كردستان، وتتوزع جغرافيتهم البشرية في تركيا، العراق، إيران وسوريا وإلى حد ما في لبنان

وأرمينيا وآسيا الوسطى. والأكراد هم واحدة من الجماعات الإثنية الرئيسة في تركيا. حيث تحتل المرتبة الثانية فيها بعد القومية التركية تركزون في المناطق الشرقية والجنوب شرقية. وتقدر نسبة الأكراد في تركيا ما يقارب 20% من السكان".(https://bit.ly/2M1LQjO)

الشكل رقم1: خريطة كردستان تركيا

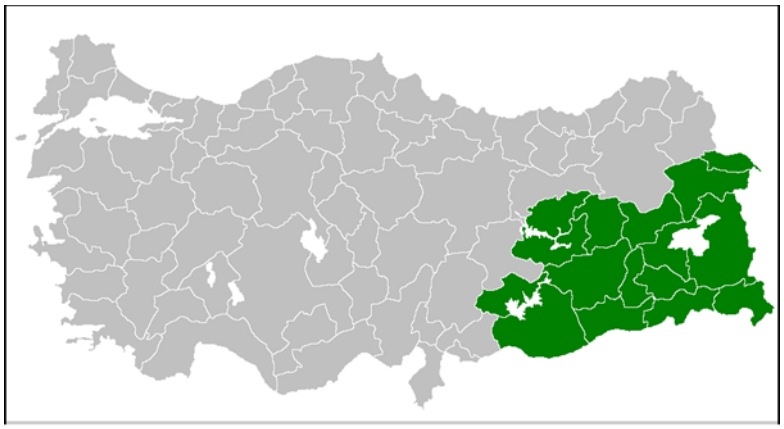

المصدر: كردستان تركيا، تم تصفح الموقع يوم 2020/12/20، http://bit.ly/3nk5sMG

مع قيام الإمبراطورية العثمانية في تركيا والصفوية في إيران شكلت المناطق الكردية مواقع تنافس بين هاتين الإمبراطوريتين، إذ حاولت الإمبراطورية الصفوية نشر مذهبها الشيعي وواجهتها الإمبراطورية العثمانية بالمذهب السني، لتقف أغلب الإمارات الكردية إلى جانب هذه الأخيرة في معركة "جالديران" خلال عام1514 ، وعلى إثر هذه المعركة قسمت كردستان بين الدولتين، حيث تحصلت الإمبراطورية العثمانية على الجزء الأكبر، ليصبح فيما بعد أغلب الأكراد تابعين للسلطة العثمانية، وأقر هذا الاقتسام باتفاقية قصر شرين التي تم عقدها خلال عام 1639م بين الشاه الإيراني عباس، والسلطان العثماني مراد الرابع.(عوني1993، ص 143) وقد فوض السلطان سليم المستشار الكردي إدريس البلديسي في إدارته للمناطق الكردية، وتوصل إلى اتفاق مع الأمراء الأكراد من أهم بنوده (هاروتي2008، ص ص 65-66)

-الحفاظ على حرية واستقلال الإمارات الكردية.

-الاعتراف العثماني بالحق الوراثي للأمراء الأكراد في حكم إماراتهم.

-على الأمراء الأكراد مساعدة الدولة العثمانية في حروبها.

-يجب على الإمارات الكردية أن تدفع الرسوم والضرائب للسلطات العثمانية.

لكن السياسة العثمانية تجاه الأكراد تغيرت بعد الإصلاحات التي قام بها السلطان محمود الثاني من خلال تحديث الآلة الإدارية على مستوى الدولة وذلك بإتباع سياسة مركزية عن طريق إعادة الإدارة العثمانية المباشرة إلى كل أقاليم الدولة بما فيها الإمارات الكردية التي تتمتع بالحكم الذاتي، هذه الإصلاحات لم يتقبلها الأكراد ووجهوها بالتمرد والعصيان على شكل انتفاضات. (عيسى2002،ص 42)

لكن يمكن القول بأن هذه الانتفاضات التي قادها زعماء القبائل الكردية ما هي إلا حركات محلية عشائرية هدفها الأساسي تحقيق الاستقلالية واللامركزية للوحدات القبلية والإقطاعية الكردستانية، وليست ثورات سياسية قومية تهدف لإقامة دولة كردية أو المطالبة بالحقوق القومية.

دخلت القضية الكردية منعطفا جديدا بعد تقسيم دول الحلفاء ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية؛ وذلك في إطار ما عرف باتفاقية سايكس- بيكو عام 1916،وبالتالي تعد اتفاقية ساكس - بيكو بمثابة التقسيم الثاني لكردستان والأمة الكردية، فقد وُضع جزء من كردستان تحت نفوذ تركيا، وأُلحق جزء آخر بالدولة العراقية المنتدبة تحت الوصاية البريطانية، وجزء ثالث بسوريا. (وهبان2001ص ص376-377)

بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة الإمبراطورية العثمانية، عمل الحلفاء المنتصرون على إقامة دولة كردية في معاهدة سيفر خلال عام 1920، لكن هذه الآمال تبددت بعد ثلاث سنوات، بعقد معاهدة لوزان عام 1923، هذه الأخيرة وضعت حدود تركيا الحديثة ولم تنص على إقامة دولة كردية وتركت الأكراد بوضع الأقلية موزعين على أربع دول أساسية في الشرق الأوسط تركيا، العراق، سوريا، وإيران. (سمو2005،ص88)

2. المقاربة الأمنية التركية تجاه الأقلية الكردية:

أ. الواقع الأمني للأقلية الكردية

تعاملت تركيا منذ البداية مع القضية الكردية على أنها مسألة أمنية؛فقد بدأ مصطفى كمال أتاتورك بتنفيذ مشروع الدولة التركية من خلال تطبيقه الصارم للمفهوم الكمالي عن الأمة في تركيا، والتي يعتبرها على أنها قومية عرقية واحدة متجاهلا بذلك لظاهرة التنوع والتعددية القائمة فعلا في المجتمع التركي، فلم يعترف أتاتورك بغير الأتراك واللغة التركية، وهو ينكر في تفسيره القانوني وجود وحماية الأقليات اللاإثنية محاولا من خلال ذلك إقامة دولة موحدة ومتجانسة قوميا وثقافيا، على اعتبار الاختلاف الثقافي بمثابة تهديد حقيقي للوحدة الوطنية . وعلى أساس المفهوم الكمالي للأمة التركية، جرى حظر واضطهاد أي تعبير عن الهوية الكردية؛ فوضع الاستقلال الذاتي الذي كان يتمتع به الأكراد في عهد الإمبراطورية العثمانية قد تلاشى لصالح مركزية تامة للدولة وعملية خلق مجتمع متجانس. (صالح 2019،ص ص 1370-1369)

اتبع مصطفى كمال هذه السياسة لقناعته أن من أهم الأسباب التي أدت إلى سقوط الدولة العثمانية هو وجود العديد من الأقليات المختلفة، ولتجنب نفس مصير الإمبراطورية العثمانية أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بمنع استخدام اللغة الكردية وإغلاق المدارس ،الجرائد والجمعيات الكردية، ومنع الأكراد من إظهار ملامحهم القومية والثقافية، كما تم حل أول جمعية وطنية كانت تضم 72 نائبا كرديا ونفي العديد من المثقفين والزعماء الأكراد بسبب توجهاتهم القومية. ومنع استخدام تسمية كردستان وفق المادة 312 من قانون العقوبات والمواد 6-7-8 من قانون مكافحة الإرهاب كما رفضت الحكومة التركية تسميتهم بالأكراد وأطلقت عليهم "**أتراك الجبل**" واعتبرتهم أتراكا يجب تمدينهم. (خطير2019، ص 111)

أدت السياسة الكمالية تجاه الأقلية الكردية إلى قيام هذه الأخيرة بعدة ثورات كمحاولة لتغيير الوضع القائم، ولعل أهمها ثورة الشيخ سعيد بيران اندلعت خلال عام 1925 وثم ثورة آرارات عام 1930، وديرسيم 1936 وقد أحدثت هذه الانتفاضات حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد ولمواجهتها حشد كمال أتاتورك عشرات الألوف من الجنود. كما انتهجت تركيا سياسة التهجير القسري للمكون الكردي

من جنوب شرق الأناضول إلى غربه، تحت ظروف جوية وإنسانية مزرية بسبب الجوع، المرض والبرد، وبالتالي أصبحت سياسة إبادة الأكراد هي السياسة المعلنة والمطبقة من قبل الحكومة التركية.(رضوان 2008،ص 82)

بعد وفاة مصطفى أتاتورك خلال عام 1938 لم تتغير السياسة الأمنية والاحتوائية للقضية الكردية بل ظلت تشكل أساسا من أسس الدولة التركية وخارطة طريق يهتدي بها الساسة الأتراك في التعامل معها. (غازي 2014، ص6)

ب. حزب العمال الكردستاني: عسكرة القضية الكردية

دخلت القضية الكردية مرحلة جديدة مع تشكيل الأحزاب السياسية الكردية بداية عام 1974، والتي اجتمعت على هدف واحد، وهو الانفصال عن تركيا كحل نهائي للمسألة الكردية داخل هذه الدولة ومن أهم هذه الأحزاب حزب العمال الكردستاني المعروف اختصارا بـ "pkk" وهي الأحرف الأولى من تسميته باللغة الكردية Partîya Karkerén Kurdîstan والذي تأسس خلال عام 1978 بقيادة عبد الله أوجلان والذي أعلن عن بداية العمل المسلح ابتداء من 15 أوت 1984، من أجل تحرير مناطق الأكراد في تركيا، وإقامة كيان سيادي على أساس قومي ،ومن هنا أخذت القضية الكردية في تركيا أبعادها السياسية والعسكرية بشكل منظم. (خطير، ص ص113-114)

ومن جانبها، اعتبرت الدولة التركية حزب العمال الكردستاني" منظمة إرهابية انفصالية" واعتمدت القوة العسكرية للتعامل مع تمرده في المناطق الجنوبية الشرقية، وللتصدي له اتخذت الدولة عدة إجراءات من أهمها:(http://bit.ly/2M1LQjO)

-تشكيل ما سمي "حراس القرى" لحماية القرى التي تتعرض لهجمات عناصر الحزب، وأفراد الحرس جميعهم من العشائر الكردية، الموالية للدولة.

-فرض حالة طوارئ على المناطق الكردية الأكثر تعرضًا للنشاطات العسكرية لحزب العمال الكردستاني.

-اللجوء إلى الأسلوب العسكري لقمعه، وذلك من خلال إرسال عشرات الألوف من الجنود، الطائرات الدبابات والصواريخ لمهاجمة معاقل المقاتلين الأكراد في الجبال الوعرة. حيث خصصت السلطات التركية ما يقارب 250 ألفا من القوات العسكرية في هذه المناطق.

-اعتماد سياسة تفريغ القرى الكردية من سكانها، وصولا إلى تدميرها إذا تطلب الأمر، وذلك لمنع استخدامها مأوى يختفي فيه المقاتلون الأكراد.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، لم يتغير التعاطي الأمني العسكري مع المسألة الكردية؛ على الرغم من محاولته حل القضية الكردية بالطرق السلمية، وتقبل الفكرة القائلة بأن العمل العسكري والأمني لم يعد الأسلوب الوحيد في احتواء القضية الكردية والاقتناع باستخدام وسائل عديدة سياسية، ثقافية اقتصادية، وتنموية، ففي خطابه في ديار بكر عام 2005، أكد رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan التزامه بحل القضية الكردية من خلال التحول الديمقراطي والتقدم الاقتصادي معترفا بأخطاء الحكومات السابقة التي تناولت القضية الكردية من منظور أمني بحت (أوغلو2013، 12)

وبالتالي اتجهت حكومة حزب العدالة والتنمية نحو إقرار سياسات متعددة للتخفيف من تداعيات الحل الأمني والعسكري من خلال إعلانها لمبادرتين رئيسيتين لحل القضية الكردية الأولى؛ كانت خلال عام 2009،والتي أطلق عليها اسم "الانفتاح الكردي"، ثم أشير إليها لاحقا "بمشروع الوحدة الوطنية والأخوة". (كوسا2017، 127-128)

لكن مبادرة الانفتاح ضعفت بعد هجوم حزب PKK على مدينة ديار بكر في ديسمبر 2009، ثم أعقبها عودة عمليات العنف المتبادل بين الطرفين حيث سجل عام 2012 العام الأكثر عنفًا بجنوب شرق تركيا منذ عام 1999، (أغلو،ص15) بحيث أدت المواجهات بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني الى مقتل حوالي 700 شخص منهم 200 جندي تركي ونحو 400 مقاتل كردي وحوالي 84 من المدنين ومن أجل إنهاء هذه المواجهات العسكرية العنيفة قررت الحكومة التركية التنسيق لمبادرة سلام جديدة خلال عام 2013، أطلق عليها "عملية المصالحة" وذلك بالتفاوض مع عبد الله أوجلان في جزيرة إمرلي، والتي شملت اعتراف تركيا بشخص عبد الله أوجلان كممثل رئيسي لحزب العمال الكردستاني (كوسا، ص129)

غير أن عملية المصالحة وصلت إلي نهايتها خلال عام 2015،عندما أطلق حزب pkk النار على ضباط الشرطة في ديار بكر وتصاعد مستوى العنف بوتيرة سريعة بعد هذا الهجوم. (كوسا،ص130) حيث أعن حزب العمال الكردستاني عن 16 منطقة جنوب شرق تركيا مناطق حكم ذاتي خاضعة له، وحفر الخنادق وتحصن في هذه المناطق، تلا ذلك عمليات عسكرية تركية نجحت في إعادة السيطرة على هذه المناطق، وتم القضاء على 2544 مقاتلا من العمال الكردستاني في العمليات، في حين قضى 465 جنديا من الجانب التركي. (bit.ly/2NftCvP)وبالتالي عادت الحكومة إلى المقاربة الأمنية وسرعان ما أصبح واضحا لطرفي النزاع أن المقاربة الأمنية عميقة ومتجذرة.

اتخذت الحكومة التركية استراتيجية جديدة للتصدي لحزب العمال الكردستاني؛ تتضمن جمع الضباط المدربين والمهيئين لعمليات خاصة ومناورات عالية المستوى، وإرسالهم الى الأماكن الحساسة التي تجري فيها المواجهات العسكرية ، وتعزيز القوات العسكرية وقوات مكافحة الارهاب و ارسال جنود الكوماندوز بدل الجنود العاديين الى مواقع المواجهات .(محفوظ2012،ص103)

وقد كان لتكاليف العمليات العسكرية المباشرة بين الجيش التركي ومقاتلي PKK وانعدام الأمن، قطع الطرق في الجنوب الشرقي والهجرات القسرية المتواصلة من المناطق الكردية إلى الغرب التركي، أثرها البالغ في مجمل النشاط الاقتصادي في مناطق جنوب شرق تركيا، وأوصلتها إلى حافة الشلل. فتوقفت الاستثمارات وأغلقت مراكز البيع والتوزيع أبوابها، كما أغلق العديد من الفروع المصرفية، واضطر أصحاب المصانع إما إلى بيعها أو إلى إقفالها نهائيا وتوقفت القروض الحكومية، مما شل سياسة تشجيع الاستثمار، إضافة إلى ذلك تراجعت تربية المواشي والحيوانات التي كانت مصدرا أساسيا للرزق في المناطق الكردية .(نور الدين1994،ص9)

3.المقاربة التنموية للسياسة التركية تجاه الأقلية الكردية:

كان لاتخاذ حزب العمال الكردستاني من جنوب شرق تركيا نقطة ارتكاز لتمرده ضد الدولة التركية أن أعاد تسليط الضوء على تأخر عمليات التنمية وضعفها في جنوب شرق تركيا، إذ انتشرت لدى العديد الباحثين المقاربة الاقتصادية والاجتماعية كمدخل لتفسير ظهور حزب العمال وانتشاره. وحل المشكلة هو في

اتخاذ تدابير وإجراءات اقتصادية (http://bit.ly/3naKjVd) فشكري ايليكداغ ، السفير التركي الأسبق لدى واشنطن، ينظر إلى المسألة من منظور اقتصادي صرف عندما يقول:" أنه على الرغم من تقدم مسألة الحريات في العالم إلى الواجهة وتأثيرها العميق في الموضوع الكردي فإن مشكلة الشرق الكردية مشكلة اقتصادية وحلها يكون بإجراءات اقتصادية." (نور الدين، 11) ويدعو إلى عدم انتظار مشروع غاب لتنمية جنوب شرق الأناضول، والبدء بخطوات عاجلة وتدابير جديدة تماما ومثمرة، ومنها توظيف الاستثمارات في الشرق التركي بدلا من غربه ومواكبة ذلك بخطط تعليمية وثقافية مشيرا إلى ضرورة مساهمة المجموعة الأوروبية في هذه الاستمارات. (نور الدين، 11)

أ. الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأقلية الكردية

على الرغم من ما تتمتع به مناطق جنوب شرق تركيا من ثروات طبيعية ومعدنية كبيرة؛ إلا أنها تعاني أوضاعا اقتصادية صعبة، ومعدلات نمو اقتصادي منخفضة، وهي تشكل رمزا للتنمية غير المتوازنة في تركيا ما بين المحافظات التي تقطنها الغالبية التركية والمحافظات التي يقطنها الأكراد سواء من حيث التوزيع غير العادل للثروات والموارد، أو من حيث تمركز المشاريع التنموية، كالمصانع، الشركات الاقتصادية، والجامعات (http://bit.ly/3naKjVd) حيث تعيش في هذه المناطق حوالي 44.7% من الأسر تحت خط الفقر (unver,2001,1-2)مع ارتفاع نسبة البطالة ما بين 15%، وفقا للتقارير الحكومية، وبين 40%، وفقا لرجال الأعمال، كما نلاحظ تدني نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، وانخفاض مستوى الدخل السنوي للفرد الذي يبلغ حوالي 700دولار سنويا مقارنة بنصيب الفرد السنوي في المناطق الغربية والذي يبلغ ما يقارب 5000 دولار سنويا؛ وبالطبع التخلف الاقتصادي يتبعه بالضرورة التخلف الاجتماعي، التعليمي والصحي, الذي هو نتيجة طبيعية لممارسة سياسة التمييز العرقي ضد الأكراد؛ فكردستان تركيا هي الأكثر تخلفا بالقياس إلى المناطق الأخرى(http://bit.ly/3pEv60i) .

وتعزو الحكومات التركية المتعاقبة هذا الأمر إلى تدني مستوى الأمن بسبب الأعمال التي تقوم بها الحركات الانفصالية الكردية في هذه المناطق بينما يعزوه بعض الجهات خاصة الكردية منها إلى سياسة حكومية معتمدة منذ إعلان الجمهورية التركية، والتي تقوم على تهميش الأكراد وتجاهل حقوقهم وجعل تنمية هذه المناطق مشروطة بالتتريك الشامل(البدور2016،ص37)

ساهم الفقر المدقع والتخلف الاجتماعي الذي يلف أغلبية الأكراد في تعميق الأزمة الكردية في تركيا من خلال تفشي الأفكار الماركسية والاشتراكية بين الأوساط الكردية، وهذا ما يفسر تصاعد دور حزب العمال الكردستاني PKK ضمن الأكراد بحيث يختلف هذا الحزب عن بقية المنظمات الكردية من خلال اعتماده العنف والصراع المسلح كوسيلة لتحقيق أهدافه. (رضوان،163) فحسب دراسة أجراها "مركز أبحاث الجريمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي" بعرض الكشف عن الأسباب التي تدفع الشباب للانضمام إلى هذا الحزب الكردي أن 4 من أصل 5 مقاتلي من حزب العمال الكردستاني كانوا عاطلين عن العمل قبل انضمامهم إليه فالعدد الهائل من شباب الأكراد الذين يحتاجون إلى مصدر دخل في ظل محدودية فرص العمل، أصبح المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه الحزب المذكور في تجنيد الأفراد مقابل المال(http://bit.ly/3pEv60i)

وهذا ما أكده استطلاع الرأي الذي أعدته المجموعة البحثية التي قامت بإعداد تقرير الصراع والأمن والتنميةDevelopment & Conflict Report حول الأسباب التي تدعو الشباب للانضمام إلى حركات التمرد أو

العصابات المسلحة.(أبو زيد 33،2012) حيث يوضح الشكل رقم 2 أن البطالة المنتشرة بين الشباب كانت من أهم الأسباب الدافعة للانضمام إلى العصابات المسلحة والحركات المتمردة. ومن ناحية أخرى؛ فقد أظهرت استطلاعات الرأي أجراها البنك الدولي، أن الشعور بالظلم وعدم المساواة، جنبا إلى جنب مع الفقر، سوء التعليم، الصراع على الموارد، وشح الموارد كانت أكثر الأسباب المحركة والمولدة للنزاعات كما هو مبين في الشكل رقم3.(أبو زيد 35)

الشكل رقم2: أسباب الانضمام للعصابات المسلحة وحركات التمرد

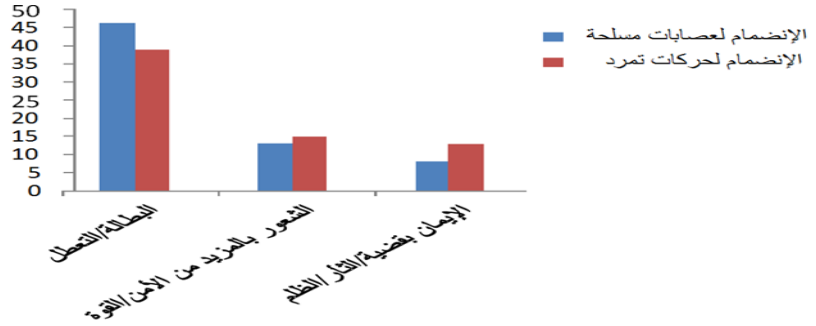

المصدر: أبو زيد، 2012: 34.

الشكل رقم3: الأسباب المولدة للنزاعات

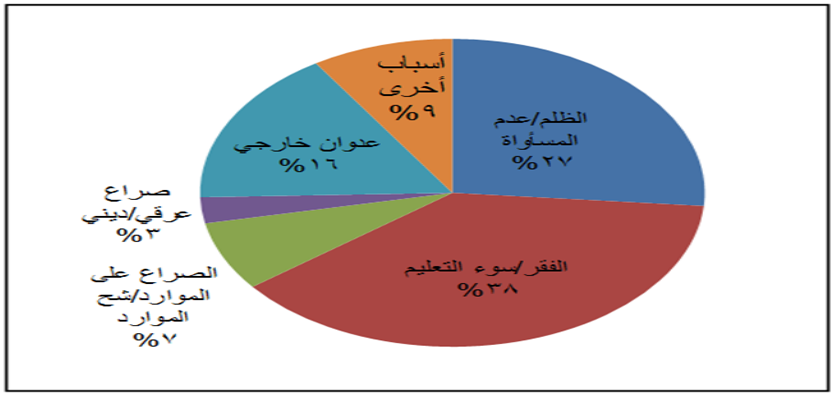

المصدر: أبو زيد، 2012: 34.

ب. مشروع جنوب شرق الأناضول: مشروع التنمية الشاملة

انطلاقا من أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي من أكثر الأسباب المولدة للنزاعات ذهب الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزال إلى ضرورة تبني المقاربة التنموية لحل القضية الكردية في تركيا، حيث طرح حزمة من المشاريع التنموية التي من شأنها أن تقضي على كثير من مشاكل المنطقة كالفقر والبطالة، وتجفيف منابع الإرهاب التي تتمثل في مد حزب PKK بالعناصر البشرية؛ وكان من أبرزها مشروع جنوب شرق الأناضول والذي

يشار إليه اختصارا بـ"GAP" ولكن بوفاته عام 1993، توقف هذا المشروع لتعود مرة أخرى الحلول الأمنية أشد ضراوة وعنفا.(http://bit.ly/3b4Hseh)

وفي هذا الإطار، سعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى إحياء مشروع GAP، على اعتباره من المشاريع ذات البعد الشمولي المرتكزة على استخدام الموارد المائية كركيزة أساسية لعملية التنمية من خلال توليد الطاقة الكهربائية وتوسيع مساحة الأراضي المروية، وإلى جانب ذلك يعالج المشروع القطاع الصناعي من خلال توسيع وتنمية الصناعات الزراعية بالإضافة إلى العمل على النهوض بالمؤشرات الاجتماعية الأخرى كالصحة والتعليم وغيرها. ضمن هذا المشروع تسعى الحكومة التركية لبناء 22 سدا و19 مركز لتوليد الكهرباء، وكان هدف الحكومة من وراء هذا المشروع ما يلي:(http://bit.ly/3naKjVd)

-تحويل المناطق الكردية خصوصا ديار بكر إلى مراكز جذب للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

-خلق مناصب عمل 208 مليون منصب شغل

-إزالة الفجوة بين المناطق الكردية وغيرها من خلال ربطها بشبكة طرق واتصالات

وقد شهدت مناطق جنوب شرق تركيا تغيرا ملحوظا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. على صعيد المؤشرات الاقتصادية: ارتفعت قيمة الصادرات في المنطقة من 689 مليون دولار عام 2002 إلى 8.684 مليار دولار عام 2018 بينما ارتفعت قيمة الواردات من 773 مليون دولار عام 2002 إلى 5.725 مليار دولار عام 2018 وارتفعت كذلك قيمة المبالغ المستثمرة في المشروع من 5.178 مليار ليرة عام 2008 إلى 5.540 مليار ليرة عام 2018 . أما على صعيد البنى التحية فبلغت مسافة الشوارع التي تم افتتاحها في إطار المشروع 6.592 كيلومتر، وبلغ عدد المطارات المفتتحة في المنطقة بحلول عام 2018، 8 مطارات موزعة على مدن المنطقة، ففي العام 2002 كانت تقدم خدمات الصرف الصحي لـ69% من السكان، وصلت في 2016 لـ91%.

وعلى صعيد المؤشرات الاجتماعية، بلغ عدد مؤسسات الخدمة الاجتماعية التي تم افتتاحها 71 مؤسسة، فيما تم تسليم ما يقرب من 38.769 منزل، فيما انخفض مؤشر الهجرة من سالب 55.783 إلى سالب 33.802، كما انخفض عدد أفراد الأسرة من 6.5 عام 2002 إلى 4.9 لعام 2018، وانخفض عدد الأطفال الذين يموتون في أثناء الولادة من 48.3 طفل في الألف عام 2002 إلى 12.6 طفل في الألف عام2018.(http://bit.ly/3naKjVd)

4. علاقة الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية:

ساعدتنا تقلبات السياسة التركية تجاه القضية الكردية بين المقاربة الأمنية العسكرية والمقاربة التنموية المدنية على توكيد العلاقة بين متغيري الأمن والتنمية؛ وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التطرق لمدى التغيير الحاصل في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة المصالحة الكردية.

أ. المؤشرات الاقتصادية:

الإستثمار: يؤثر الأمن في التنمية من خلال الاستثمار عن طريق توقف العديد من المشاريع الإنتاجية والخدمية بسبب تردي الأوضاع الأمنية، فالأمن هو الركيزة الأساسية التي تمهد الطريق أمام المستثمرين ليقوموا بمشاريعهم المختلفة؛ مقابل ذلك تؤثر التنمية في الأمن عن طريق الاستثمار أيضا بعد أن تغيب الخطط والبرامج

التنموية، لتظهر بعدها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها انخفاض المستوى المعيشي مع ما يرافقه من توسع في البطالة وانتشار الفقر لتزداد بذلك التهديدات غير التقليدية اتجاه الأمن. (https://bit.ly/35bu3NE)

وبالنسبة للتجربة التركية؛ فقد كان لغياب الأمن في المناطق ذات الأغلبية الكردية أثرا بالغا على تقليل مواصفات المناخ الاستثماري وانخفاض نسبة الاستثمارات؛ الأمر الذي جعل من حكومة حزب العدالة والتنمية تولي أهمية كبيرة لحل القضية الكردية. مع تقديم حوافز ومميزات للمستثمرين في هذه المناطق؛ كبناء المنشآت الاستثمارية، تقديم قرض بمقدار 50 ألف ليرة لكل مستثمر، إعفاء أصحاب القروض من السداد لمدة 6 أشهر، سداد القرض على سنتين دون أي فائدة...الخ ،ومنه ارتفعت نسبة الاستثمارات المخصصة لهذه المناطق بعد إعلان الحكومة التركية عن مبادرة "الانفتاح الكردي" خلال عام 2009،. وهذا ما يوضحه الشكل رقم4

الشكل رقم 4: رسم بياني إجمالي الاستثمارات العامة في المحافظات الكردية في تركيا

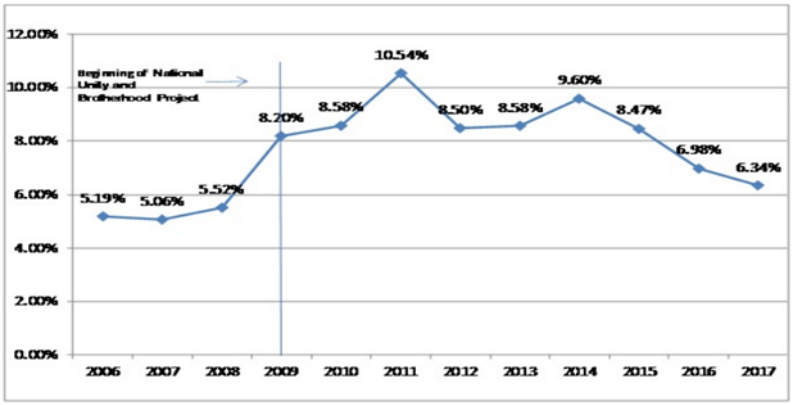

المصدر:سولينبرجر،2016، https://bit.ly/2LC0vBH

البطالة؛ تعد البطالة من الظواهر التي تبين التأثير الحاصل بين الأمن والتنمية، فغياب الأمن يزيد معدل البطالة ليرافق ذلك ظهور أعباء على التنمية من جراء معالجتها لهذه المشكلة، في نفس الوقت فشل التنمية يعني توقف العديد من المشاريع وما يرافق ذلك من ظهور وانتشار البطالة لتتزامن معها انتشار الأعمال الإرهابية.

لذلك حاولت الحكومة التركية ضمن مشروعها لحل القضية الكردية توفير فرص العمل لأكبر عدد ممكن من الشباب الأكراد؛ لأن توفير فرص العمل فضلا عن ما يحدثه من تطور ونمو في الجانب الاقتصادي يسهم بتقليص المساحة المتاحة لتجنيد حزب pkk لفئة الشباب العاطل عن العمل . فخلال حكم حزب العدالة و التنمية ارتفع عدد الأيدي العاملة في جنوب شرق تركيا من 39.102 ألف شخص عام 2002،إلى 234.958 ألف شخص عام 2018.. (https://bit.ly/35bu3NE)

الشكل رقم 5: رسم بياني يبين ارتفاع مناصب العمل في المحافظات الكردية والتركية

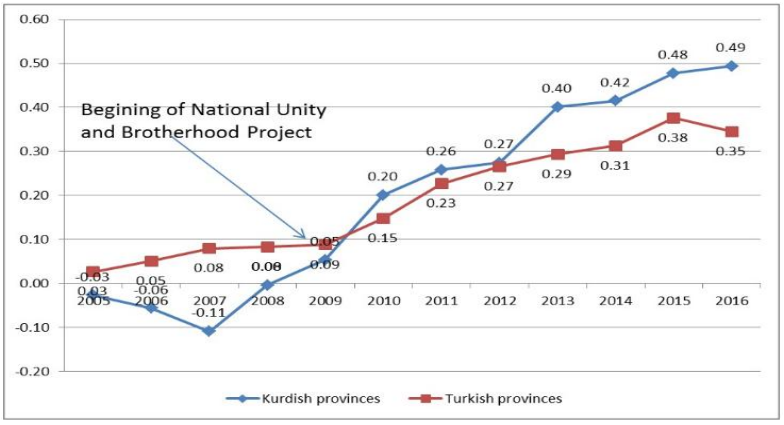

المصدر:سولينبرجر،2016، https://bit.ly/2LC0vBH

ومن المنطقي أن الارتفاع الحاصل في نسبة الاستثمارات ومناصب العمل يؤدي إلي الارتفاع في نسبة الدخل الفردي والشكل رقم6 يوضح ذلك.

الشكل رقم 6: يوضح نسبة الدخل الفردي في كل من المحافظات الكردية والتركية

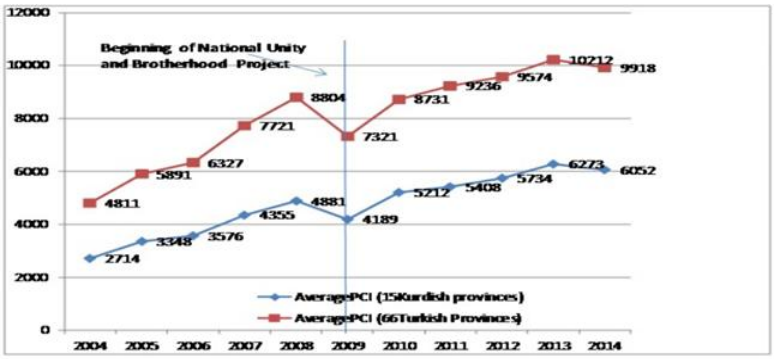

المصدر:سولينبرجر،2016، https://bit.ly/2LC0vBH

ب. المؤشرات الاجتماعية:

التعليم؛ يعد من المؤشرات الاجتماعية التي توضح طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية؛ ذلك لأن التعليم لا يقل خطورة عن الفقر والبطالة، فتدني مستوى التعليم يزيد من احتمالات عدم الاستقرار وغياب الأمن، بحيث يدفع الجهل بالأشخاص للانضمام إلى المنظمات الإرهابية، وهذه الأخيرة تحاول نشر أفكارها والتوسع داخل شرائح المجتمع غير المتعلم.(https://bit.ly/35bu3NE)

يمثل الواقع التعليمي في جنوب شرق تركيا أبرز التحديات التي تواجه حكومة حزب العدالة والتنمية في مبادرتها لحل القضية الكردية، وذلك من حيث سوء المنظومة التعليمة، وضعف الخدمات فيها إضافة إلي استهدافها من قبل حزب العمال الكردستاني التي يعتبرها من أهم وسائل التتريك. فلم يسلم القطاع التعليمي من تبعات المواجهات بين الدولة و PKK،بل لعله أحد القطاعات الأكثر استهدافا وتتهم الدولة حزب العمال الكردستاني بالعمل على شل القطاع التعليمي من خلال اغتيال المدرسين وإحراق المدارس لإبقاء الشباب في الشوارع، مما يسهل عملية استمالتهم وانخراطهم في صفوف PKK،وكذلك تنمية الشعور المعادي للدولة .وفي إحصاءات حكومية، بلغ عدد المدارس المقفلة في الأناضول الشرقي 1204 مدارس .وفي محافظة ديار بكر وحدها بلغ عدد المدارس المقفلة للعام الدراسي 1994 حوالي 700 مدرسة، إضافة إلى 383 مدرسة كانت مقفلة أصلا ومما يفاقم تردي الوضع التعليمي في الجنوب الشرقي رفض غالبية المعلمين قبول تعيينهم في مدارس المنطقة خشية على أرواحهم(نور الدين،11)

غير أن الواقع التعليمي للأكراد تغير نوعا ما في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، فبحلول عام 2018 تم افتتاح ما يقرب من 31.983 فصل دراسي بحيث انخفض عدد الطلبة في الفصل من 50 طالبا عام 2002 إلى 30 طالبا عام 2018، وارتفع عدد الجامعات من 3 عام 2002 إلى 9 جامعات عام 2018، بحيث ارتفع عدد الطلاب من 32.278 طالب عام 2002 إلى 180.362 طالب عام 2018. (http://bit.ly/3naKjVd)

الشكل رقم 7يقارن نسب التعليم بين الأتراك والأكراد

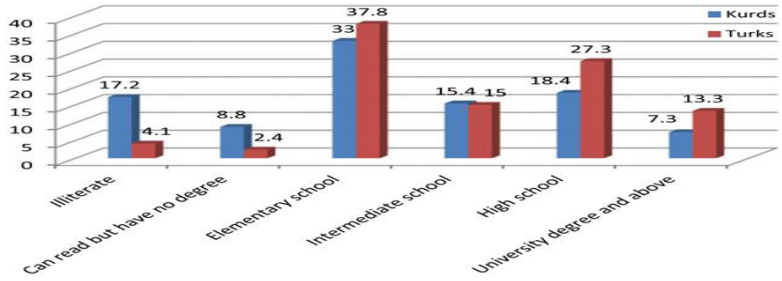

Source: Kuzu,2016,p130.

حسب إحصائيات عام 2009 بلغت نسبة الأمية لدى المواطنين الأتراك حوالي 4.1 %داخل تركيا، بينما بلغت في المناطق الكردية حوالي 17.2%.أما الأشخاص الذين يعرفون القراءة فقد بلغت نسبتهم من الأتراك حوالي 8.8% ومن الأكراد حوالي 2.4%،ونسبة الحاصلين عل التعليم الابتدائي وصلت إلي 37.8 %بين الأتراك، بينما وصلت إلى 33% بين الأكراد. وعن نسبة الحاصلين على التعليم المتوسط تعتبر النسبة متقاربة بين الأتراك والأكراد فهي حوالي 15% في حين قدرت نسبة الحاصلين عل التعليم الثانوي بين الأتراك 27.3 % والأكراد 18.4% وعن نسبة الخرجين الجامعين 13.3% أتراك 7.3 % أكراد.

الصحة؛ هي المؤشر الاجتماعي الآخر الذي استطاع أن يبين طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية، فتدهور الأمن في المناطق الكردية عمق المشاكل الصحية، من خلال تخريب البنية التحتية لهذا القطاع الأمر، الذي ساهم في انتشار الأمراض وما رافقها من زيادة في أعداد القتلى والجرحى. وعلى الرغم من استمرار الصراع بين الجيش التركي وحزب pkk في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية

إلا أن القطاع الصحي شهد تحسنا ملحوظا حيث ازداد عدد المستشفيات من63 عام 2002، ليصل إلى 128 مستشفى وارتفع عدد الأطباء من 1863 طبيا ليصل إلى 5555 طبيبا. (https://bit.ly/35bu3NE)

الهجرة والتهجير؛ تعد من أهم المؤشرات التي تبن التأثير بين الأمن والتنمية؛ فالأمن يقوض التنمية عن طريق هذا العامل بعد أن تهتز أركانه سواء بالحروب أم بالأزمات مما يؤدي إلى غياب دور الكفاءات العلمية والمهنية ورجال الأعمال عن التنمية بسبب هجرتهم أو تهجيرهم، أما التأثير المقابل فإن **الهجرة أو التهجير** تؤدي إلى نقص التمويل الداخلي نتيجة انخفاض الإمكانات المالية والبشرية في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، مما يسهم بانخفاض معدلات النمو وتدني المستوى المعيشي ليزيد ذلك من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر وهو ما يوسع من دائرة التهديدات غير المسلحة الموجهة للأمن.(https://bit.ly/35bu3NE)

منذ إعلان الجمهورية التركية عل يد مصطفى كمال أتاتورك شهدت مناطق جنوب شرق تركيا عمليات هجرة و تهجير واسعة للأكراد إلى مناطق أخرى داخل تركيا أو خارجها، وكان تغيير تلك السياسات واحتواء تداعياتها جزءا من متطلبات التنمية في تركيا حيث أعلنت حكومة **بولنت أجاويد** مشروع إعادة اللاجئين في مارس 1999، ويهدف المشروع إلى:

- حث المهجرين عل العودة إلى قراهم ومساكنهم المهجورة أو المخربة.

-اتمام البنى التحتية الضرورية والوسائل اللازمة للحياة في القرى المهجورة والمدمرة.

- دعم البناء السكني وتطويره من خلال ترميم المساكن في القرى وإعادة بنائها والعمل على إعادة استيطان الأكراد عبر بناء مراكز سكنية تجميعية لهم في مناطق قريبة.

- تأمين خدمات التعليم، الصحة، الاتصال وغيرها.

- الدعم الزراعي وتربية الحيوانات والنحل وتشجيع الحرف.

ويغطي المشروع 14 مقاطعة في جنوب شرق تركيا وقد تعرض لصعوبات عديدة منعت من تطبيقه كان أهمها استمرار العمليات العسكرية والصراع المتجدد بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني لذا حاولت حكومة حزب العدالة و التنمية إعادة النظر في المشروع من خلال إصدارها خطة عمل تحت عنوان " **الاجراءات حول قضية المهجرين ومشروع العوة إلى القرى وإعادة التأهيل في تركيا"** خلال عام 2005 وقد بلغ عدد العائدين إلى قراهم نحو 187861 خلال عام 2010 كما أصدرت الحكومة التركية في عام 2005 قانون خاص بالتعويض للمهجرين و المتضررين من العمليات العسكرية والأمنية في تركيا وكل الضحايا الذين تحملوا الاضرار الناشئة عن الاجراءات المتخذة لمكافحة الارهاب.(محفوظ، ص ص 83-84)

خاتمة:

ختاما لهذه الدراسة يمكن القول بأن العلاقة بين مفهومي الأمن والتنمية هي علاقة تأثير وتأثر فالإخفاق الأمني يحدث تخلفا تنمويا، في حين يحدث الإخفاق التنموي اختلالا أمنيا؛ وهذا ما لمسناه من خلال موضوع دراستنا فالمواجهات العسكرية المستمرة بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني تخلف خسائر بشرية، اجتماعية كبيرة وأضرارا اقتصادية بالغة، والتي من الممكن استغلالها في تحقيق التنمية المستدامة لمناطق جنوب شرق تركيا.

كما يمكن القول بأن السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية شهدت تطورات إيجابية ملموسة في مقاربة الموضوع بالتنمية؛ فالأحداث والتطورات المتجددة التي تشهدها القضية الكردية أثبتت علاقة التلازم المطلق بين الاستقرار الأمني والتنمية. وبالتالي التوصل إلى حل للقضية الكردية مرهون بمدى القدرة على توفير الأمن وتحقيق التنمية على نحو متكامل،

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات نوجزها في مايلي:

-علاقة الأمن بالتنمية علاقة تأثر متبادل فلا أمن بلا تنمية ولا تنمية بلا أمن.

- تساهم المقاربة التنموية في المعالجة السليمة والملائمة للقضية الكردية.

-يتطلب حل القضية الكردية في تركيا العمل على ضمان استقرار البيئة الأمنية.

-يجب على الحكومة التركية إعادة تقييم الأبعاد الأمنية والتنموية للقضية الكردية، والتوجه نحو تبني استراتيجية تراعي الدمج بين المقاربتين.

قائمة المراجع

أ. الكتب

1.البدور،ب.م. ر.(2016).المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020: دراسة مستقبلية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

2.هاروتي،س.ع.(2008).كردستان والإمبراطورية العثمانية: دراسة في تطور سياسة الهيمنة العثمانية في كردستان 1514-1851.أربيل:مطبعة داهوك.

3.وهبان، أ.(2001).الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

4.محفوظ، ع.(2012). تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

5.عوني، د.(1993).عرب وأكراد: خصام أم وئام. القاهرة: دار الهلال.

6.عيسى،ح.م.(2002).القضية الكردية في تركيا. القاهرة: عربية للطباعة والنشر.

7.خطير،ن.(2019).السياسة الأمنية التركية تجاه المسألة الكردية(2002-2014) الثابت والتغير.الجزائر: ألفا للوثائق.

8.رضوان، و.(2011).العرب والأتراك من نور الدين وأرسلان إلى الأسد- غول –أردوغان. سوريا: دار النهج.

ب. الأبحاث والمقالات

1.أبو زيد،أ.م.(2012).التنمية والأمن: ارتباطات نظرية. ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الدولي من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة . المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر 24 -26 مارس 2012.

2.أوغلو،ي. أ.(2013). مسألة تركيا الكردية وعملية بناء السلام. مجلة رؤية تركية،(3).

3.الحربي،س.ع.(2008).مفهوم الأمن: مستوياته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم).المجلة العربية للعلوم السياسية،(19)،9-30.

4.كوسا، ط.(2017).صعود وهبوط مبادرات السلام الكردية التي أطلقها حزب العدالة والتنمية. مجلة رؤية تركية،(6)

5. محمد،ع.ح. وأخرون .(2015).التنمية المستدامة المفهوم والعناصر. مجلة ديالي،(67)، 338-356.

6.نور الدين،م.(1994). المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات و الاحتمالات. مركز الدراسات الاستراتيجية،(31)

6.ساحلي، م.(2019).العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي دراسة حالة الأزمة السورية. مجلة العلوم الإنسانية، (2)، 263-280.

7. سمو،أ. إ.(2005).القضية الكردية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأول

ى 1919-1923. مجلة التربية والعلم المجلد12، (2)،79-98.
8.عاشوري، ن. (2017).جدلية الهجرة بين الأمن والتنمية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،(10)، 114-128.
9.صالح، م. م (2019). أكراد تركيا ومشكلة الحدود 1923-1999. جامعة الموصل: المجلد16(1).
10.غازي،ف. غ.(2014).مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية: دراسة تاريخية 1923-2013.مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،(46).

ج. المواقع الإلكترونية

1.أبو جواد، م.(2019).مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول "غاب" هل يصلح السد ما أفسده المشروع. تم تصفح الموقع يوم12/ 01/ 2021،http://bit.ly/3naKjVd
2.كردستان تركيا، تم تصفح الموقع يوم 2020/12/20، http://bit.ly/3nk5sMG
3.سولينبرجر،ب.(2016).البعد الاقتصادي لعملية السلام في تركيا، تم تصفح الموقع يوم 2020/01/3،https://bit.ly/2LC0vBH
4. سليمان، م.(2017).باحثة مصرية ترصد جهود حركة الخدمة كفاعل مدني في حل القضية الكردية تم تصفح الموقع يوم12/ 01/ 2021، http://bit.ly/3b4Hseh
5.عبدالرضا،ن.ج.(2012).جدلية الأمن والتنمية في العراق، تم تصفح الموقع يوم 2020/12/20،https://bit.ly/35bu3NE
6.صلاح،م.(2018). استهداف جديد قديم: السياسة التركية تجاه الأكراد. المركز العربي للبحوث والدراسات، تم تصفح الموقع يوم 2020/12/21،http://bit.ly/2NftCvP
7.خولي،م.ف.(2014).المسألة الكردية في تركيا : من الإنكار إلى الاعتراف .مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم 2020/12/21، http://bit.ly/2M1LQj

د. المراجع باللغة الأجنبية

1.Durukan , K.(2016). The politics of identity, recognition and multiculturalism: the Kurds in Turkey. Nations and Nationalism, Volume22, Issue1.
2.Katırcıoğlu, E.(2019).Identitarian politics in Turkey and the Kurdish issue: an economic perspective. 2/01/2020, http://bit.ly/2LC0vBH
3.Unver, O.(2001). Southeastern Turkey: Sustainable Development and Foreign Investment. Conference on FDI in China's Regional Developmen:China,11-12 October2001.